المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد11A 2023 كانون الاول
No. 11A December 2023

دور العراق في المصالحة السعودية الإيرانية واستقرار النظام الإقليمي العربي

ا.م.د. رائد ارحيم محمد
جامعة القادسية/ كلية الاداب
Mail-Raed.i.mohmmed@qu.edu.iq

ملخص

لا شك أن أية تغيرات دولية تطرأ على النظام الدولي تؤثر في اعادة توازنات القوى في المنطقة ومن ثم في النظام الإقليمي العربي، وقد شهدت ساحة الأمن الإقليمي العربي تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن الإقليمي العربي. وتعد إيران واحدة من القوى الإقليمية الفاعلة في الإقليم العربي وأمنه القومي. وقد شهدت علاقاتها مع العديد من الدول العربية توترات منها السعودية والتي وصلت لحد القطيعة الدبلوماسية منذ العام 2016 واستمرت تلك القطيعة حتى 2019، وقد لعب العراق دور الوسيط بين طهران والرياض. لما لديه من مشتركات ورصيد من علاقات استراتيجية مع كلا الطرفين. ومن ثم سعت العراق لتقريب وجهات النظر لضمان استقرار النظام الإقليمي واستتباب الأمن فيه لاسيما بعد خروج أمريكا وانسحاب قواتها. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على جهود العراق في إنجاز المصالحة السعودية الإيرانية لتعزيز الأمن الإقليمي العربي، ولإنجاز هذا الهدف تطرقت الورقة لأهم متغيرات البيئة الدولية التي أثرت على الأمن الإقليمي العربي ، وطبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي وبالأخص العلاقات الإيرانية مع كل من العراق والسعودية، وأهم العوامل التي دفعت صوب المصالحة والتقارب السعودي الإيراني، وبحثت كذالك الدور الذي لعبه العراق في هذا الصدد، كما تناولت أهم الأثار التي ترتبت على إتمام المصالحة السعودية الإيرانية واستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على أمن النظام الإقليمي العربي بصفة عامة، وعلى السعودية وإيران والعراق واليمن ولبنان وسوريا بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: المصالحة، الأمن الإقليمي، العراق، السعودية ، إيران

Iraq's Role In Saudi-Iranian Reconciliation And The Stability Of The Arab Regional Order

A.P.Dr. Raed Arhaim Mohammed
Al-Qadisiyah University/College of Arts

Abstract

There is no doubt that any international changes that occur in the international system affect the restoration of the balance of power in the region and then in the Arab regional system. The arena of Arab regional security has witnessed an escalation of the role of the geographical neighboring countries in confronting Arab regional security. Iran is one of the active regional powers in the Arab region and its national security. Its relations with many Arab countries have witnessed tensions, including Saudi Arabia, which has reached the point of diplomatic estrangement since 2016, and that estrangement lasted until 2019, and Iraq played the role of mediator between Tehran and Riyadh. Because of its commonalities and the balance of strategic relations with both parties. Hence, Iraq sought to bring points of view closer to ensure the stability of the regional system and the restoration of security in it, especially after the exit of America and the withdrawal of its forces. This research paper aims to stand on Iraq's efforts to achieve the Saudi-Iranian reconciliation to enhance Arab regional

security. To achieve this goal, the paper touched on the most important international environment variables that affected Arab regional security, and the nature of Iranian relations with the Arab Gulf states, especially Iranian relations with both Iraq and Saudi Arabia. , and the most important factors that pushed towards Saudi-Iranian reconciliation and rapprochement, and the paper examined the role played by Iraq in this regard, and also dealt with the most important effects that resulted from the completion of the Saudi-Iranian reconciliation and the resumption of diplomatic relations between them on the security of the Arab regional system in general, and on Saudi Arabia, Iran, Iraq, Yemen and Lebanon and Syria in particular.

Key Words : Reconciliation, regional security, Iraq, Saudi Arabia, Iran.

مقدمة:

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية العديد من التقلبات منذ انتصار الثورة عام 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثم يمكن تقسيمها على ثلاث فتراتٍ من التعاون والتنافس والصراع وفقاً للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي تحدّد نوع العلاقة بين هاتين الدولتين. اتسمتِ العلاقات السعودية الإيرانية بالتوتر الشديد؛ بسبب الخلافات السياسية والمذهبية على مر التاريخ، ووصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الكثير من المناسبات. وان العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين المهمتين علاقات متوترة، حتى أنه في العقود الثلاثة الماضية قطعت مرتين. فقد قُطِعَتِ العلاقات الدبلوماسية للمرة الأولى عام 1987 بعد حادثة مكة المكرمة، ومقتل الحجاج الإيرانيين والمرة الثانية عام 2016 بعد مهاجمة الأماكن الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد؛ إثر إعدام رجل الدين السعودي الشيعي البارز نمر النمر. في الحالة الأولى، استؤنفت العلاقات بين طهران والرياض بعد أربع سنوات، لكن في الحالة الثانية، استمرت القطيعة أكثر من ستِ سنوات حتى توقيع اتفاق المصالحة في بكين مارس2023.

وقد سعت – في السنوات الأخيرة عديد من الدول الإقليمية والدولية للتوسط، وتخفيف التوترات بين طهران والرياض. تقدمت بعض الدول الإقليمية والدولية مثل: (العراق ، وقطر، والكويت، وروسيا والصين) منذ بداية عام 2021 وخصوصاً بعد انتهاء مدة رئاسة (دونالد ترامب)، والمصالحة الخليجية للوساطة بين الرياض وطهران.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول سؤال رئيسي، هو: إلى أي مدى يمكن للمصالحة السعودية الإيرانية أن تعزز الأمن الإقليمي العربي وتتصدى للتبعية الخارجية وتحديات متغيرات النظام الدولي؟ وما أهم الجهود العراقية التي بذلت لإتمام هذه المصالحة؟، ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، أولها: ما هي أهم متغيرات البيئة الدولية التي أثرت على الأمن الإقليمي العربي خلال السنوات الماضية؟، وثانيها: ما هي طبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي وبالأخص العلاقات الإيرانية مع كل من العراق والسعودية؟، وثالثها: ما هي أهم العوامل التي دفعت صوب المصالحة والتقارب السعودي الإيراني وما الدور الذي لعبه العراق في هذا الصدد، وما أثر تلك المصالحة على أمن النظام الإقليمي العربي؟

وفي إطار سعي الدراسة للإجابة على تلك التساؤلات الثلاثة الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: البيئة الدولية والأمن الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية مع السعودية والعراق :عوامل التقارب والتنافر.

المبحث الثالث: المصالحة السعودية الإيرانية والدور العراقي في إنجازها.

المبحث الأول: البيئة الدولية والأمن الإقليمي العربي

لا تزال المنطقة العربية محط أنظار القوى الاستعمارية (مع الاختلاف طبيعة الاستعمار وأدواته) كما لا تزال وبيئة حاضنة للتوترات ومسرح لإدارة العديد من الأزمات مع التغير النوعي في أدوات وآليات الصراع والتنافس لحيازة النفوذ فيها والإفادة من ثرواتها، ومن ثم يستمر التراجع في معدلات الاستقرار السياسي في هذه النظم، بالإضافة إلى تزايد الاختراقات الخارجية للأمن الإقليمي، وتفاقم الأزمات الداخلية في العديد من دوله كالعراق وسوريا وليبيا واليمن، وتحول آليات اختراق الأمن الإقليمي من استخدام القوة العسكرية في الصراع بين الدول إلي اختراق قائم علي تفكك المجتمعات الداخلية وفقًا للطبيعة الأيدلوجية لكل نظام.

فما هي أهم التحديات والفرص التي فرضتها متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي؟ وكيف تم الاستجابة لتلك المتغيرات؟

المطلب الأول: تحديات وفرص تأثير متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي

لا شك أن النظام الإقليمي العربي يتأثر بالتغيرت التي تحدث على المستوى الدولي من إعادة الهيكله لبعض التكتلات، والمؤسسات والأحلاف، أو إقامة مؤسسات جديدة، أو التحولات من نظام متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية أو إلى قطب واحد، وصولاً للمرحلة التي عاني منها النظام الدولي نتيجة عدم الاستقرار بسبب الأزمة الصحية العالمية لانتشار ً فيروس كورونا التي كان لها من الأثر على أمن الأنظمة الإقليمية علي المستوى العالمي، ولا شك أن تأثير تلك التغيرات يختلف وفقا لطبيعة استجابة كل دولة والتي تتنوع بسبب اختلافات الأيكولوجيا السياسية لكل إقليم.

فقد شهد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى مطلع عام ٢٠٢٠ ثلاث تحولات كبرى في النظام الدولي: **الأولى** وقد اختصت بالتحول في هيكل النظام ؛ حيث انتقل النظام من ثنائية القطبية إلي أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة ثم ازدهار الصين لتنازع في الأحادية القطبية، **والثانية** تتمثل في طبيعة النظام الدولي فلقد حدث تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية المتركزة حول الأمن والاستراتيجية إلى قضايا النمو والتطور الاقتصادي، والبيئة والرفاهية والأقليات وحقوق الإنسان، **والثالثه** تمثلت في البنية المؤسسية للنظام فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين أو وظيفتها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ونتج عن هذه التحولات متغيرات دولية استهدفت إعادة رسم خريطة العالم من خلال عولمة النظام بالاعتماد علي اسس اقتصادية تتحكم بها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها مقابل تهميش سيادة الدول وتراجع إرادتها السياسية، ولم يلبث الأمر أن يتحول فيما بعد أزمة جائحة انتشار فيروس كوفيد ١٩ ، ومع تعدد المتغيرات وتأثيراتها يمكن تصنيف المتغيرات الدولية التي أثرت على النظام الإقليمي العربي في ثلاثة متغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغيرات الاقتصادية:

ثمة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في التأثير على طبيعة التحولات التي كان لها الدور الأبرز في تشكيل النظام الدولي على النحو التالي:

[1] سالي نبيل الشعراوي ، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١٧)،ص٢٥-٢٧.

أ- الانتقال إلي اقتصاديات السوق: انطلاقاً من تصور أميركي يري ان الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم .[1]

ب- ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية: تعتبر سياسة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل في مجالات الاستثمار والتجارة من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الحديث، والتي يتم تحقيقها من خلال سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها .

ت- الشركات متعددة الجنسيات، وهي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيراً ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وهو ما جعلها تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة العالمية. وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد، وتمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وإقامة التحالفات الاستراتيجية.[2]

ث- اقتصاديات المعرفة : شهد الاقتصاد الجديد تغيرات جذرية في آليات اقتصاديات السوق، وتم التحول نحو ما يعرف باقتصاديات المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. وقد تنوعت وتعددت أشكال المعرفة في: المعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم. ويدار هذا الاقتصاد من خلال التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية التي تزول فيها الحدود تدريجياً بين التجارة الداخلية والخارجية؛ حيث بدأت الأسواق في العصر الجديد تتراجع لصالح "اقتصاد الشبكات"، والانتقال من نظام الامتلاك القائم على فكرة الملكية بمفهومها التقليدي، إلى نظام النفاذ Access القائم على فكرة الاستخدام.[3]

ثانيًا: متغيرات العولمة:-

مهدت عملية الاعتماد المتبادل إلي عملية أخري وهي (العولمة) فمع بداية التسعينات ظهر في السياسة الدولية هذا المصطلح ليعبر عن ظاهرة تشير إلى تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود في ظل نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية يقود تلك العملية ويحركها القوة الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية والحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح تلك الشركات مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة التي أعطتها قوة تكنولوجية هائلة وقدرة اقتصادية هائلة علي تحقيق مصالح تلك القوى الرأسمالية من خلال تنميط العالم بما يتفق وتلك المصالح، ويقصد بالتنميط في هذا السياق أن يسود العالم نموذج فكري واحد ذو أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية تتطابق مع المصالح الغربية. بيد أن هذا التنميط لا يعني صنع عالم متجانس واحد إذ أن العولمة تبدأ من تحديد مصالح القوى الرأسمالية الدولية وتضع المعايير التي تحقق تلك المصالح وتلقي على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير ومن ثم فإن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية بل متعددة الأبعاد تضمن

[1] مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الامبراطورية : إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢، ص 31.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 52-53.

[3] محمد دياب، اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، مجلة الدفاع المدني اللبناني- عدد ٦٥ ، تموز ٢٠٠٨ ، متاح علي الرابط التالي :https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/65-d

جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، وإن ظل الجانب الاقتصادي المتمثل في تحرير التجارة الدولية هو الجانب الأكثر أهمية.[1]

وتمتلك العولمة مجموعة من التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية مثل فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات،[2] بالإضافة إلى إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة فرصة الصعود إلى مصاف القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، وذلك بممارسة حق التدخل في شؤون دول الجنوب. فتلك الدول تطرح مفاهيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية كمفاهيم يجب على دول الجنوب تطبيقها لتحقيق الاندماج مع العولمة، ويتم التدخل الإنساني لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم.[3] وإلى جانب ذلك إلغاء القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الأمريكية، والمفاهيم الاجتماعية الغربية بصفة عامة، واعتبار تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي في ظل العولمة.[4] وفيما يتعلق بالتأثيرات الأمنية للعولمة فإنها تعني في الأخير أن حلف الأطلنطي سيكون له مهام في أماكن متفرقة من العالم والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات من خلال مفهوم "إجراءات بناء الثقة" كطريق لحل الصراعات الإقليمية، وذلك حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال مع التغاضي عن تلك الإجراءات إذا كان لدول الشمال مطالب إزاء دول الجنوب، بما يعني أننا أمام استعمار جديد تحت مظلت مفاهيم جديدة.[5]

ثالثًا المتغيرات التكنولوجيا:

لم تعد القدرات العسكرية وحدها هي المعيار لتوزيع القوة والسلطة ؛ فلقد تبؤت القدرات التكنولوجية مكانة رئيسة في تحديد القوة في النظام الدولي الجديد ؛ حيث تميزت بيئة النظام بتسارع تراكم المعلومات، وزيادة استخدمها وتحولها إلى سلعة تدر الأموال الطائلة على الدولة التي تحتكر هذه المعلومات وتسارعت الاتصالات، الأمر الذي أعلن معه ازدهار الثورة العالمية الثالثة - بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية- وهي: الثورة المعرفية وعناصرها العلم والتكنولوجيا والمعلومات والثقافة، وقد تميز قادة المرحلة الثالثة، وهم رجال الأعمال وقيادات الشركات العابرة للحدود والقيادات السياسية بسرعة وكثافة الاتصالات، وأصبح الامتداد المعرفي يتخطى الحدود الجغرافية ويشمل مختلف دول العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوء وحدات دولية جديدة وبروز قضايا جديدة في السياسة الدولية بدأ بتحول المعرفة إلى سلع منتجة قابلة للتصدير وتحول الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد معرفي، ومروراً بإقامة المدن الذكية، ووصولاً إلى تسخير الذكاء الاصطناعي في إدارة الدولة. ومن ثم زادت القدرة التفاعلية للنسق الدولي؛ فالدول التي امتلكت زمام الثورة الصناعية الثالثة استطاعت أن تسود في النظام الدولي.[6]

رابعًا متغير فيروس كورونا:

مثل انتشار فيروس كورونا المستجد أحد أهم المتغيرات التي أثرت على الأنظمة السياسية للدول على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصة الدول العربية التي تشهد صراعات داخلية مثل سوريا واليمن وليبيا لاعتبارات أهمها أنظمة الرعاية الصحية المتقهقرة لديها وغياب القيادة فيها، خاصة وأن الأطراف المتحاربة يمكن أن تستثمر هذه الأزمة لصالحها من خلال احتفاظ هذه الأطراف بالمساعدات الطبية

[1] مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية السنة الأولى، العدد ٤، لسنة ٢٠٠٥، ص6.

[2] فائزة الباشا، الأمن الاجتماعي والعولمة ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦، ص7-9.

[3] عباس محمود المحارمه، اثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي - رسالة ماجستير غير منشورة الشرق الاوسط للدراسات العليا - كلية الآداب، ٢٠١٨، ص110.

[4] أبو القاسم أحمد أبوهديمه و عبد الحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد ٨، لسنة ٢٠١٦، ص١٠٩.

[5] عاهد مسلم المشاقبه و صايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة : الصين أنموذجاً ١٩٩١-٢٠١٦، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥ ، العدد 2، لسنة (٢٠١٨)، ص270.

[6] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية " دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام - جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2010، ص34.

لداعميها ، ومن جانب آخر فإن هناك بعض الأنظمة التي استثمرت الأزمة الصحية لإحكام سيطرتها على النظام الداخلي ومخرجات السياسة الخارجية، وتحملت العديد من الدول العربية صعوبات في مواجهة تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية، خاصة الدول النفطية.[1]

ومن جانب آخر فقد تسبب فيروس "كورونا" في التأثير على مفهوم العولمة والترويج له، فبعدما كانت الدولة محكومة بديناميكية العولمة وتتعامل مع تهديدات معقدة وعابرة للحدود والقوميات وتستعين على ذلك بزيادة التسلح لمواجهة عدوّ خارجي، إلا أن هذه الأزمة فرضت عزلة داخلية وخارجية على حركة الأفراد والدول ولو لفترة وجيزة. وهذه التجربة من شأنها أن تضع سطوة العولمة تحت اختبار آخر ربما لا تعود بعده إلى ما كانت عليه، كما أن كشف الوباء عن مدى عجز القطاع الصحي في دول كثيرة، سيكون مؤشراً لانكفاء الدول إلى تقوية نظمها الصحية لمواجهة التحديات الطبيعية المقبلة وإعطاء أولوية لدعم الأمن الإنساني والتنمية الوطنية. وإذ تستنفر الدول الغنية احتياطاتها من أجل تحقيق ذلك، فإنّ العزلة الأكبر ستكون على الدول الفقيرة التي يتكشف حالها مع انكماش النمو الاقتصادي، فضلاً عن ازدياد حاجتها لدعم المنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك سيطرة مفهوم ما يعرف بالحوكمة غير الرسمية أوحوكمة ما دون الدولة، والتي تعني سيطرة بعض الفاعلين من دون الدولة من الجماعات والأحزاب على صناعة القرار في ظل تراجع الدور التقليدي للدولة.[2]

إن الطبيعة السياسية للنظم العربية مختلفة في هيكلها وتكوينها ، ولكنها واجهت نفس التحديات التي ظهرت نتيجة انتشار هذا الفيروس، والذي كان من أهم تداعياته اتجاه هذه الدول إلى الاعتماد على مؤسسات الدولة في إدارة أزمتها ، والابتعاد بصورة جزئية عن المساعدات الخارجية، كما أن هذا الفيروس كان له العديد من التداعيات المختلفة على الدول العربية؛ حيث ساهمت هذه الأزمة في التأثير على أيكولوجية هذه الدول الداخلية من حيث الاهتمام بالقطاع الصحي والنشاطات اليومية للمواطنيين، وتفاقم الوضع الإنساني؛ فالعمال باليومية غير قادرين على العمل في حالة الإغلاق، وجعلت أسعار النفط المتراجعة الدول العربية غير قادرة على التخفيف من الأزمات الاقتصادية ووسط مؤسسات دولة ضعيفة، ستتدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية على الأرجح لتوزيع الطعام والدواء ، فتزداد أهميتها على المدى الطويل، وبالإضافة إلى ذلك ساهمت الأزمة في ظهور أحزاب سياسية تهتم بالمشكلات البيئية، ومن جانب آخر كان لهذا الفيروس تداعياته على السياسة الخارجية أيضاً؛ حيث واجهت الدول العربية مجموعة من التحديات المتمثلة في تراجع تحالفاتها الدولية وعدم قدرتها على حماية مصالحها الإقليمية بصورة كبيرة.[3]

المطلب الثاني: طبيعة الأمن الإقليمي العربي المعاصر

عرف دكتور حامد ربيع "الأمن الإقليمي العربي" في كتابة نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل منطقة الشرق الأوسط" بأنه: "اصطلاح" أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين،الدولي في ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال هذه التوجهات إلى وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول هذا الإقليم، ومنع أي قوى أجنبية أو خارجية من

[1] عامر تمام، ما بعد كورونا.. الصراع الأمريكي - الصيني ومحددات الأمن القومي العربية بوابة أخبار اليوم، بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢٠ ، على الرابط : https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3066231/1/%D9%

[2] غوردون كوريرا، فيروس كورونا كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟ ، شبكة الإذاعة البريطانية بي بي سي، بتاريخ 3 أبريل ٢٠٢٠ ، على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/world-

[3] Middle Webinar: COVID-19: Implications for peace and security in the

at: Center, Doha Brookings The 2020, East, Wednesday, Apr 22, https://www.brookings.edu/events/covid-19-implications-for-peace-and-security-in-the-middle-east/

التدخل في مصالح هذا الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو مواجهة التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث .[1]

وبالتطبيق على المنطقة العربية، نجد أن مرحلة تأسيس مفهوم الإقليمية العربية ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي خاصة بعدما شهدت دول المنطقة تدخلات أجنبية لم تتوقف بسبب حجم الإمكانيات الاقتصادية التي تستحوذها دول المنطقة، وتغير نمط التحالفات وتزايد الصراعات الداخلية. وضمن السياق ذاته استمرت مهددات الأمن الإقليمي العربي في التأثير بالتزامن مع تغير طبيعته في أعقاب ما يسمى الثورات العربية، وذلك انطلاقاً من الرؤية العربية السائدة للأمن الإقليمي والتي تستند على أهمية وضرورة دمج القضايا الأمنية في البنية السياسية الشاملة، ومن ثم تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى الوقوف على طبيعة الأمن الإقليمي العربي من خلال رصد أهم المحددات لكل من السياسة "الداخلية والخارجية" له على النحو الآتي:

أولاً المحددات السياسية الداخلية للدول العربية:

بعد تفكك الهياكل السلطوية في كثير من الدول العربية، وهو الأمر الذي سمح بتصاعد حركات المعارضة الداخلية، ترافق مع ذلك تراجع الأهمية الوظيفية للأنظمة السياسية، خاصة أنها جاءت أيضاً بالكثير من المشكلات الاقتصادية، وعدم امتلاك هذه الدول القدرة على إشباع احتياجات وتطلعات القطاعات الأوسع من شعوبها، وقد امتد الأمر إلى فشل صانعي القرار في هذه الدول في إدارة عملية التحول الديموقراطي أو فيما يتعلق بإعادة بناء الأمة مع نخب جديدة تفتقد الخبرة.

ويجب الإشارة هنا إلى الثورات العربية كمتغير ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على الأمن الإقليمي العربي وذلك بعدما فقدت عدة دول عربية القدرة على الحضور والتأثير في مجريات الأوضاع الإقليمية وهو الأمر الذي سمح لدول أخرى مثل تركيا وإيران إلى محاولة تعزيز نفوذهما الإقليمي لسد هذا الفراغ، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن طبيعة النخب الحاكمة في كل دولة، وطبيعة النظام السياسي هما اللذان يحددان شكل وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين ومن ثم فإن طبيعة هذه العلاقة تعد من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول في داخل المنطقة العربية، وضمن السياق ذاته يقدم العراق مثالاً لأعنف نتائج الترابط بين الشأنين الداخلي، والإقليمي ضمن تأثير البيئة الداخلية على محددات التوجهات الخارجية.[2]

فإن البيئة السياسية الداخلية للدول تؤثر بصورة مباشرة على علاقات هذه الدول مع الدول الأخرى، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشمل التأثير على الأمن الإقليمي للمنطقة التي توجد بها هذه الدولة، ومن ثم يتضح بأن الأمن القومي الداخلي للدول يؤثر على الأمن الإقليمي العربي على المستوى الخارجي وهذا ما سوف يتضح عند تناولنا للأمن الإقليمي العربي في ضوء محددات السياسة الخارجية.

ثانيًا الأمن الإقليمي العربي في ضوء محددات السياسية الخارجية:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات الطابع الصراعي منذ قديم الأزل، ومؤخراً وبعد حدوث ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، فقد زادت حدة ونطاق هذا الصراع، ويمكن القول بأن الصراع في المنطقة العربية يتميز بأنه صراع شامل ومتنوع (طائفي، وعرقي، واثني)، وهو الأمر الذي حدث بسبب غياب التنسيق الشامل من الناحية العربية والإقليمة للحد من هذه الصرعات التي تهدد الأمن الإقليمي العربي بأكمله.[3]

---

[1] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، مصر، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص35-36.

[2] لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطى الأخطار" وأدوار الفاعلين" – المركز الديمقراطي العربي،(2017) ، دراسة منشورة على الرابط:
https://democraticac.de/?tag=%D8%A7%D9%84%D8%

[3] المرجع السابق.

ولعل من أهم إفرازات متغيرات النظام الدولي على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حساب الدول العربية، وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها الإقليمية على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها من خلال وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها، أو زعزعة استقرارها وإثارة الانقسامات القومية المذهبية، والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية بحيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية بما فيها التفاعلات العربية - العربية. الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض أجندتها ومنظورها وتصوراتها، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على الأمن الإقليمي العربي.[1]

ثالثاً : العلاقة التفاعلية بين متغيرات النظام الدولي والأمن الإقليمي العربي المعاصر: يعد مصطلح المتغيرات الدولية وصفاً شائعاً لكل التفاعلات الدولية التي تؤدي دوراً محورياً في عملية تحويل النظام السياسي الدولي من حيث الهيكلة التي تنعكس على قيادة النظام بفعل القوة والنفوذ، ويذهب "مورتن كابلان" إلى اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات، تتسبب في إحداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التبادلية لوحدات النظام الجديد وأيضاً في الخصائص الذاتية للبعض منها ، وأن ذلك لابد من أن يفضي إلى تحولات سياسية في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات معينة تؤثر في استقراره.[2]

ويمكن القول بأن آثار هذه المتغيرات ليست ثابتة وأنما تتغير بتغير الحدث فنجد على سبيل المثال أنه في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي مجموعة من المتغيرات الجديدة التي كان لها عظيم الأثر في شكل وطبيعة النظام الدولي بوجه عام والأمن الإقليمي العربي على وجه التحديد ؛ حيث أكدت التجربة التي مر بها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً عام ١٩٩١ إلى أن انهيار دولة عظمى لا يقل تأثيراً في السياسة الدولية عن دور الحرب وما تحدث من آثار، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد وضع حد لنظام القضبية الثنائية الذي امتد لفترة طويلة، ويرى البعض أن الانهيار جاء بسبب الأوضاع الداخلية التي أفضت في تصاعدها إلى الانهيار، وهو ما أثر بدوره على الأمن الإقليمي العربي بالتبعية .[3]

ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن أغلب الدول العربية كانت تربطها بالاتحاد السوفيتي السابق علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيدويولوجية. وبالاضافة للمتغير الدولي المتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتي والتحول لنظام القضبية الأحادية؛ يمكن القول بأن العولمة فضلاً عن التكتلات الاقتصادية الكبرى تعد من أبرز السمات الجديدة للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي، ولم تقف دول العالم بوجه عام والدول العربية بوجه خاص بعيدة عن مؤثرات تلك المستجدات ولاسيما أن لتلك المؤثرات انعكاسات فاعلة على المقومات السياسية للدول العربية، لما تحمله مبادئ العولمة من مضمون عبرت عنها مقولاتها والتي تؤكد على عالمية الاقتصاد الرأسمالي، الاعتماد على النموذج الغربي للتنمية، وسقوط الحدود السياسية، وانتهاء مفهوم القومية، وتآكل الحواجز الثقافية، وانتشار التقدم التكنولوجي وعولمة المعلومات .[4]

وفي شأن العلاقة التفاعلية بين متغيرات النظام الدولي المعاصر والأمن الإقليمي العربي المعاصر نجد أن ما يحدث من تغيرات في النظام الدولي يؤثر بصورة أو بأخرى على الأمن الإقليمي العربي ؛ حيث أن مسؤولية الأنظمة العربية تتمثل في عدم القدرة على تطبيق الأمن الإقليمي العربي، وهذا الأمر ليس فقط لطبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية، وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات، بل بسبب عدم الوفاء

---

[1] خليل ابراهيم حجاج وآخرون ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة : ١٩٩٠ - ٢٠١٠ ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢، لسنة2013، ص ٣٧٩.

[2] نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، بحث منشور ضمن أوراق المؤتمر الأول لكلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٠، ص475.

[3] نظير محمود أمين، المرجع السابق، ص476.

[4] فائزة الباشا، مرجع سابق، ص11-13.

بمتطلبات الديمقراطية وعدم تفعيل المشاركة السياسية بكافة صورها ومنها المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب.[1]

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية والعراقية :عوامل التقارب والتنافر

إيران دولة لها أهمية لافتة بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي ومساحتها وثقلها السكاني وقوتها العسكرية، ومواردها وثرواتها خاصة النفطية وقيادتها للمذهب الشيعي، وتستطيع وفقا لذلك أن تتبوأ مكانة إقليمية ودولية بارزة، وأن تكون مؤثرة في العالم الإسلامي وفاعلة، إلا أن سياسات إيران الداخلية والخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات وصراعات مع الكثير من الدول الإسلامية وغيرها ودول الجوار خاصة حيث أدى هذا إلى جعل منطقة الخليج العربي أو "الفارسي" كما تسميه إيران منطقة توتر واضطراب.

وستحاول الورقة فيما يلي التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية ودول منطقة الخليج العربي، للوصول إلى التأثير الواضح من جانب السياسية الإيرانية والمؤثر فيه على دول خليج العربي وعلى أمن الخليج، من خلال التركيز على العلاقات الإيرانية مع كل من العراق والسعودية (كدراسة حالة) للتعرف على عوامل التقارب والتنافر بين إيران ودول منطقة الخليج العربي للوقوف لاحقًا على الدور الذي لعبته المصالحة بين كل من السعودية وإيران في تحقيق استقرار النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول : العلاقات الإيرانية مع المملكة العربية السعودية

كان ثمة أثر بالغ للعب على التوتر في نظم العلاقات السعودية الإيرانية، ومن ثم فإننا نستطيع تفسير العلاقات المتوترة التي كانت تميز علاقات إيران بالدول الإسلامية، ومنطقة الخليج خاصة، ووجود الأقليات الشيعية المتواجدة ببلدان العربية وهذا ما كانت تسير علاقات إيران بالسعودية اتسمت العلاقة بالتوتر اللى القطيعة في أحيان كثيرة.[2]

أولاً: أهم محددات التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية

هناك عدد من المحددات والعوامل التي دفعت باتجاه التوتر في العلاقات بين كل من السعودية وإيران تتمثل فيما يلي:[3]

1- محاولات السياسة الايرانية مع دول الخليج العربي للتأثير على توجهاتها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة..

2- بروز ايران في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية، وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع في العراق، وهذا من المنظور السعودي محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية، وإلحاق الأضرار بالمصالح العربية.

3- من وجهة نظر السعودية فإنها ترى إيران منافساً في زعامة العالم الإسلامي، وأن إيران تحاول إضعاف دور السعودية في نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

ولم يكن التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية حديث النشأة، فثمة جذور لهذا التوتر ترجع إلى قيام الثورة الإسلامية على يد الامام الخميني في إيران والتي شكلت هاجساً وتوتراً في العلاقات السعودية الإيرانية، لما كان لهذه الثورة من أبعاد أيدولوجية واضحة المعالم، وخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية ودعم السعودية للعراق الأمر الذي انتهى بتأزم العلاقات بين الجانبين، كما ارتكزت الثورة على منطق تصدير وهو ما جعل العلاقات بين إيران ودول المنطقة ككل تأخذ منعطف من التوتر والحيطة والحذر.[4]

---

[1] خليل ابراهيم حجاج وآخرون، مرجع سابق، ص380.
[2] الراصد نت، 1428هـ.
[3] رجائي سلامة الجرابعة،الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب والعلوم، 2012، ص 74.
[4] زكريا سليمان بيومي، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني،دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2009،ص 153.

ومن وجهة النظر الإيرانية فإن قضية الأمن في منطقة الخليج العربي قضية تخص الدول المطلة عليه، ويأتي هذا من منطلق رفضها للوجود الأجنبي، والذي يشكل من منظورها مصدر التهديد الأساسي، وأنه لابد من عدم وجود عسكري في الخليج إلا لدول منطقة الخليج العربي، وقد رفضت إيران التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج مع بعض الدول الغربية، واعترضت على صيغة إعلان دمشق، لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي لمصر وسوريا وهما دولتان غير خليجيتين دوراً في أمن الخليج.[1]

وفي هذا السياق لا يمكن إغفال أن هناك بعض الدول العربية تخشى من السياسة الإيرانية تجاه الخليج، وتعتبرها مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج العربي في غياب توازن استراتيجي عربي خليجي إيراني، في الوقت الراهن، مما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي من اتجاه إيران نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بينما ترى إيران أنها قوة لضمان أمن الخليج، وهذا الأمر يزيد من التخوف العربي للتزاوج الحاصل بين القوة العسكرية والأهداف الأيدولوجية الإيرانية، بعد غياب القوة العراقية.[2]

ورغم تواصل سياسة الانفراج بعهد الرئيس "نجاد" مع الدول العربية ودول الخليج خاصة والسعودية على وجه الخصوص إلا أن العلاقات بدأت تتدهور بمجرد إعلان "نجاد" عن بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي أقلق الرياض من النوايا الإيرانية، واتهمت الرياض إيران مجدداً بتصدير الثورة وإشعال الصراع بين السنة والشيعة، في العالم العربي.[3]

كما ازداد توتر العلاقات السعودية الإيرانية نظراً لموقفهما المتناقض للأحداث السورية، فمن وجهة نظر إيران هي تمرد شعبي وبالمقابل تدعم إيران النظام السوري، أما بالنسبة للسعودية فهي تقف بالكامل ضد النظام السوري الحاكم، وداعمة للثورة الشعبية في سوريا.[4]

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الإيرانية

إن العلاقات الإيرانية العراقية مليئة بالجروح والآثار التي خلفتها الحرب الطويلة بينهما دامت ثمان سنوات، والتي كان لها الأثر الكبير في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية، وقد كان لهذه الحرب أثر كبير على دول المنطقة بشكل عام ، والعديد من دول العالم، وقد اعتقدت دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستضمن لهم الاستقرار والأمن الخليجي، وقد انعكست الحرب على من حولها واختلطت المصالح .[5] وقد أدى احتلال العراق عام (2003) إلى انشقاق واضح في صفوف الشعب العراقي الذي كان متماسكاً إلى حد ما، وأصبح بعد الاحتلال شيعاً وأحزاباً متناحرة، وبفعل العوامل النفسية الداخلية لدول الخليج العربي تناست مكانة العراق الإقليمية، وموقعه الجغرافي الحساس، وتأثيره الواضح على دول الجوار جميعها.[6]

والتأزم الحاصل بين إيران والعراق ليس بسبب حرب الخليج الأولى التي بدأت عام 1980، إنما تمثل في نظام العراق الذي بدأ عام 1979 الراديكالي نظام قوي والذي كان يتطلع لتحقيق الإنتصارات والإنجازات الكبيرة وهو ما يهدد بالضرورة تطلعات إيران الإقليمية.[7] وقد كان الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت متين عززه تأميم النفط، ويتمتع النظام الراديكالي أيضاً بجيش قوي مدرب، وتجهيزات عسكرية متينة، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع الدولة العظمى آن ذك الاتحاد السوفييتي المصدر الأول للسلاح العراقي، والشراكة الاقتصادية والنفطية مع الدول المهمة في العالم، جعلت من العراق دولة تتطلع دول الجوار في

[1] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص 76.
[2] محمد على مهتدى،مشروع نظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه، الرياض، 2004، ص 839-840.
[3] محمد حسن العيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والحزر العربية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002،ص354.
[4] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص 76.
[5] محمد محسن إبراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة القدس للنشر والتوزيع، 1993، ص 98-101.
[6] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص40.
[7] بيار سالنجر وإيريك لوران، حرب الخليج، باريس: منشورات أوايفية أوربان، 1993، ص 83-85.

منطقة الخليج العربي على أنها أمن الخليج.[1] أما إيران فقد حصل فيها تغير دراماتيكي في نفس العام الذي تغير فيه الحكم العراقي، وعاد الامام الخميني بعد ثورته الإسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، المنقذ لهم من غطرسة الشاه وعلمانيته، فقد كان حالما بالهيمنة على منطقة كلها، ومحالفاً للغرب، وقد خلف وراءه جيشاً إيرانياً قوياً يعتبر خامس جيش في العالم،وخلف أيضاً ثروة كبيرة نتيجة لصعود أسعار النفط.[2]

وأشار هيكل أنه تكمن الخطورة في الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني أن إيران ستعمل على نقل أفكار الثورة إلى جيرانها ومن ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً. وأشار إلى أن إيران تنظر إلى الخليج العربي الذي مازالت تعده الخليج الفارسي، وأن الدول على ضفافه تابعة لها، ولم تغير الثورة الإيرانية نظرتها إلى دول الخليج العربي ومازالت الصراع على جزر الإمارات ومتمسكة بها.[3]

كما أن إيران مازالت خوزستان العراقي تحت سيطرتها، وتعالت المطالبات العراقية من أجل استرجاعها، حيث لا توجد حتى الآن معاهدة سلام بين إيران والعراق ولا ترسيم حدود بينهما .[4] ومع مطلع الألفية الجديدة بدت في الأفق تحولات نحو التقارب الإيراني العراقي، وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى العراق عام 2000 التي تمت جواً في خطوة ذات دلالات كثيرة فقد جاء كسر الوزير الإيراني الحظر الجوي المفروض على العراق حاملاً ثلاث رسائل، الأولى أن إيران على استعداد حقيقي للتقارب مع العراق، والثانية هي إظهار التحدي للإدارة الأمريكية والتي يعنيها الحصار أكثر من غيرها، والثالثة مفادها أن إيران تسعى جدياً لخلق بيئة إقليمية جديدة في الخليج أساسها التعاون.[5]

وبعد إعلان الرئيس الإيراني" نجاد" عزمه الاستمرار بسياسة الانفراج والانفتاح على الدول العربية وخصوصاً مع العراق تم استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عام (2004) معلناً استمرار سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية.[6] ويأتي ذلك بسبب المكاسب التي حصلت عليها إيران بغزو الولايات المتحدة للعراق، وأن إيران هي المستفيدة الكبرى من هذا الغزو، حيث أنها تخلصت من عدوها (النظام السابق) الذي كلف إيران حرب استمرت ثمان سنوات لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن، وقد ساهمت أمريكا بغرس الطائفية الذي اعتمدته أمريكا منذ اليوم الأول لها في العراق، خاصة بعد صعود القوى الشيعية في العراق واخذ دورها في الحكم، وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع العراق. وعلى الرغم من الوجود الأمريكي والذي أصبح يمارس ضغوط على إيران والقواعد العسكرية المنتشرة في الخليج، إلا أن هذا التصور لم يكن غائباً عن إيران وهي تراه وجهاً إيجابياً لهذه الصورة فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، حيث أن قواتها أصبحت في مرمى الصواريخ الإيرانية، وهذا ما صرح به رفسنجاني عندما سئل عما ستفعله إيران وهي محاطة بالجيوش الأمريكية من كل الاتجاهات، فأجاب إجابته الشهيرة: "لا ندري من يحاصر من؟"، وهذه

---

[1] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ،ص41.
[2] بيل جيمس ، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد 48، أبوظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003، ص 52.
[3] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص 123- 124.
[4] شرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، أبوظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2001، ص 47.
[5] مدحت حماد، قضايا إيرانية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد 2 ، لسنة 2002، ص158.
[6] عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير – كلية الأداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 38.

الإجابة تكشف إلى مدى كانت إيران تراهن على حلفائها داخل العراق، ونظرتها إلى القوات الأمريكية باعتبارها اشبه بالرهائن.[1]

لكن الخلاف ثم الصدام أخذ يظهر بين إيران وأمريكا في العراق بسبب تنامي التناقض في المصالح، ولابد للإشارة أن إيران عادت لمناهضة أمريكا في العراق خاصة بعد عام 2005 ، وهذا يدل على ازدواجية المبادئ الظاهرة رة في السياسة الخارجية الإيرانية. وبسبب الأوضاع السائدة في العراق وعجز الولايات المتحدة من تحقيق النظام والاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي وفي العراق خاصة عملت الإدارة الأمريكية مضطرة في بداية عام 2007 للإعلان عن استراتيجية جديد بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي، ثم قامت بتعديل الخطة بإعلان الرئيس أوباما بالانسحاب من العراق، وقامت بتحديد وقت سحب القوات القتالية الأمريكية، وقد تم سحب القوات في عام 2010 قبل الموعد المحدد. ويأتي ذلك القوى العراقية، ومحاولة توطيد إيران علاقتها مع جاراتها في منطقة الخليج العربي، بهدف التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني للعراق.[2]

المبحث الثالث: المصالحة السعودية الإيرانية والدور العراقي في إنجازها

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية والسعودية خاصة، ولكن تبقى العديد من القضايا التي تساهم في إعاقة هذا التقارب؛ إذ توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف.[3]

اعتمدت إيران على أسلوب تقديم المبادرات مع دول الخليج العربية، وهو أسلوب إيران في التقارب، وكانت أول المبادرات في عهد الرئيس خاتمي، وبخاصة بعد تبني إيران حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة، وذلك نتيجة للحرص الإيراني على التقارب بعد أن خططت لها معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ وقناعة إيران بحقها بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى؛ وكان الاتجاه الإيراني مبني على التضامن والتعاون بين دول المنطقة، والقضاء على الخلافات بين هذه الدول خاصة منها الحدودية، والخلاف المذهبي، والعرقي، والأيديولوجي، والنظرية الأمنية الإيرانية لها عناصرها لتحقيق هذا المشروع وهو الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[4]

وكان من أبرز المظاهر التي تبدي الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران الزيارات الرسمية والغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة، وتبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، بجانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك.

إن التقارب الحاصل بين إيران والسعودية وصل إلى أعلى المستويات وهو غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران، والاتجاه نحو هذه العلاقات مع السعودية يسير الحالة الاستراتيجية وليس التكتيكية وبعيداً عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب، والزيارات المتعددة والنوعية من كلا الطرفين تعكس تحركاً دبلوماسياً من نوع جديد أسهمت للتقارب بين البلدين؛ وكان هذا التقرب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان الوضع في الماضي، فقد وصل التبادل التجاري

---

[1] عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول، 2009، ص 605.

[2] عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الجديد وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال الفترة من (1990- 2010)، رسالة ماجستير- كلية الأداب- جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 82.

[3] رأفت صلاح،العلاقة بين العرب وإيران: مصر أنموذجًا، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 20-28.

[4] محمد السعيد عبد المؤمن، التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين، شبكة إسلام أونلاين، عمان، 2005ص13-17

الأول بينهما إلى 150 مليون دولار سنة 1999. ولقد شكل النفط تأثيراً واضحاً على عملية التقارب لما له أهمية اقتصادية كبيرة لدول الخليج العربي، وبسبب هذا التقارب استطاعت السعودية وإيران التعاون مع بعض الدول النفطية إلى استقرار سعر برميل النفط ضمن منظمة الأوبك، وهذا التعاون المشترك وفاعلية إيران مع السعودية وبعض الدول الخليجية أدى إلى استقرار السوق النفطية بما يحول من الضرر الاقتصادي لتلك الدول عند انهيار الأسعار.[1]

ومع بروز تغيرات دراماتيكية في هيكل النظام الدولي وصعود قوى منافسة للولايات المتحدة وبدأ انسحابها من الشرق الأوسط في عهد بايدن تدخلت قوى دولية أخرى لتضع لها قدم في الشرق الأوسط كالصين وروسيا، كما عمدت قوى إقليمية كا إيران للعب دور فاعل في المنطقة باستثمار علاقاتها مع العراق والتي نجح رئيس وزرائها "الكاظمي" في عقد 5 جلسات من المباحثات بين إيران والسعودية في بغداد مهدت لوضع العلاقات بين البلدين في محطة قريبة للتفاهمات، حتى وصلت إلى اختراق حقيقي في الملفات الهامة والثنائية بين البلدين، كان نتيجته الاتفاق النهائي بوساطة بكين في مارس 2023. وبرز التعاون الثقافي بين السعودية وإيران، وربما انتهى صراع زعامة العالم الإسلامي بينهما التي كانت حتى عهد الإمام الخميني؛ ويأتي نهاية هذا الصراع لقناعة البلدين بعدم جدوى هذا الصراع، صراع الشرعيات بينهما، وهذا الصراع لا يؤدي إلا إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وقد كان هذا نتيجة التقارب.[2]

فما هي أهم العوامل التي دفعت صوب المصالحة والتقارب السعودي الإيراني وما الدور الذي لعبه العراق في هذا الصدد؟، هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عليه في هذا الجزء ، وذلك عبر مطلبين.

المطلب الأول: عوامل التقارب والتصالح بين إيران و السعودية

أشار (كلاريك) إلى عوامل التقارب عامة بين إيران والسعودية خاصة ودول الخليج العربي على النحو الآتي:[3]

1- الأطروحات الخاصة للرئيس خاتمي بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة، ويأتي ذلك من خلال الدعوة لفكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد مثلت تلك الطروحات أطر ناظمة للفكر الاستراتيجي الإيراني في علاقاته مع دول الجوار والدول العربية على وجه الخصوص ومنها السعودية وإن تخللت علاقتها بعض التوترات.

2- تحول إيران من الثورة إلى الدولة وهذا ما يسمى بتحول الأيديولوجية الداخلية الإيرانية، ويأتي هذا التحول لإنهاء الإلتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق طويل بين دول الخليج، ويأتي ذلك بانتهاج القيادة الإيرانية المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية بعد رحيل الامام الخميني، وأدى هذا إلى الوصول بين إيران ودول الخليج العربي إلى حد أدنى من تطبيع العلاقات بغض النظر لوجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة الإيرانية، ولم يقف هذا الأمر إلى التقارب ضمن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط بين الطرفين.

3- ومن العوامل التي دفعت السياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاوره السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة الأولى فرض العزلة الدولية والإقليمية عليهما، وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق والتي وصلت إلى احتلالها وفرض سياسات الأمر الواقع عليه. وقد أتت تحسين العلاقات الإيرانية مع الجوار للعمل على الاستقرار في المنطقة وضمان جذب الاستثمارات

[1] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ، ص59-60.

[2] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ، ص60-61.

[3] كلاريك ميشيل، النفط، الجغرافيا السياسية والحرب القادمة مع إيران، ترجمة: على حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005، ص 89-92.

الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط، لاعتبار أنه المحور الرئيس للاقتصاد في المنطقة.

4- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، والتي بدت واضحة المعالم عند زيارة الرئيس الإيراني خاتمي للسعودية 1999، وهو ما مثل مؤشر جديد لمزيد من التقارب الحاصل بين البلدين خاصة أن هذه الزيارة جاءت ضمن ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية.

5-محاولة من أجل التخفيف من الإنفاق العسكري في المنطقة، ضمن فرضية تطبيع دول الخليج لتخفيف حدة التوترات السياسية مما يؤدي إلى تقليل الانفاق العسكري.

6- الصراع العربي الإسرائيلي، والتطورات الحاصلة في المنطقة إقليميًا ودوليًا، والتخوف من انفراد اسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، كل هذه العوامل دفعت السياسة الخارجية الإيرانية للتقارب مع دول الخليج والسعودية.

7- الإنتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000 وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب لبنان في حربه حتى الانتصار، وذلك من خلال تقديمه الدعم المباشر من خلال حزب الله ومقاومته طيلة السنوات الماضية واللاحقة، وقد كان لحزب الله الدور الرئيس في هذا الانتصار، بالإضافة إلى دعم إيران للانتفاضة الفلسطينية عام 2000.

8- بروز مسألة أمن الخليج واحتلالها موقعاً مهماً في أجندة العلاقات الإيرانية بين دول الخليج العربي، وكان لابد من بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت المظلة الإسلامية الراسخة والواسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية المختلفة.

9-وجود قواسم مشتركة بين دول الخليج ،وإيران، من خلال المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى الشرعية الدينية، ووجود العديد من وجهات النظر المشتركة بينهم أدت إلى وضع أرضية مشتركة للحوار بينهم.

10- وجود قواسم مشتركة بين إيران والعراق من حيث السياحة الشيعية من خلال حج الشيعة لكربلاء، مما دعا إيران للتقارب مع العراق.

11- الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج خاصة بعد حرب الخليج عام 1991، وتخوف دول منطقة الخليج العربي بعد سقوط بغداد من تقسيم العراق ورفضها لذلك لتخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم ، ومن ثم يعد التقارب مع قوى أقليمية كإيران ضرورة لإدراك كل من دول الخليج العربي وإيران أنها خير وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية.[1]

ورغم كل العوامل التي تدعو إلى التقارب بين إيران ودول الخليج العربي إلا أن هناك عوامل تجعل التنافر واضحاً بين العلاقات الإيرانية ودول الخليج العربي، وهناك العديد من العوامل التي تزج العلاقات الخليجية الإيرانية نحو المزيد من التنافر منها (الديني، والثقافي، والسياسي، والأمني)، ومنها ما هو يرتبط بظروف خارجية، أهمها[2]:

1- تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية، وبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة. [3]

[1] هيثم مزاحم، عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، شؤون الشرق الأوسط، عدد92، 2000، ص 177–189.

[2] محسن أمين زاده، التحولات الجيوبولتيكية والأمن القومي في إيران، ندوة شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، 1996ص 101.

[3] هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص 174-176.

2- الخلاف الطائفي بين المذهبين السني الذي تعتنقه السعودية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه، إيران، وهذه قضية تفاقمت حتى وقتنا الحاضر، وكثر فيها اللغط، إلا أن من الملاحظ التوجه الإيراني والعربي نتيجة لما يحدث، والوعي لنقطة وجوب الاستفادة من إمكانيات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبياً ومن ثم يعد التعاون خيار أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية، فالشيعة في دول الخليج خاصة السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا توجد تفرقة في المعاملة كما هي موجودة في بقية الدول الأخرى، ويأتي ذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقات السعودية الإيرانية.[1]

3- التخوف السعودي من البرنامج النووي الإيراني، وهو تخوف تشاطر السعودية فيه عدد من دول المنطقة والتي أعربت عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث أن انعكاساته تؤثر على أمن منطقة الخليج وعلى أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام أيضاً، ورغم القلق الواضح والمعلن من دول الخليج وكافة الدول العربية إلا أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حاول تلطيف وتهدئة الوضع مع إيران بعد أزمة المجتمع الدولي لبرنامج إيران النووي.[2]

أن هناك أسباب عديدة تجعل من الخلافات تتصاعد بين دول الخليج العربي وإيران وتحتد وتيرة هذه الخلافات وزيادتها أحياناً مما ينعكس سلباً على العلاقات الخليجية الإيرانية، على الرغم أن هذه العلاقات تصل لأحسن حالاتها نتيجة التواصل الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي .

المطلب الثاني: دور العراق في المصالحة السعودية الإيرانية

بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين كل من إيران والسعودية منذ العام 2016 توصلت إيران والسعودية إلى اتفاق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. وكانت المفاوضات بين البلدين قد بدأت بوساطة عراقية، في عام 2019، عبر أجهزة المخابرات العراقية التي كان يرأسها في ذلك الوقت مصطفى الكاظمي، قبل عام من توليه رئاسة الوزراء. وعندما وصل الكاظمي إلى رئاسة الوزراء منتصف عام 2020، تطورت المفاوضات إلى محادثات وجهاً لوجه بين الوفود في بغداد. وعقدت خمس جلسات تفاوضية بين عامي 2020 و 2022. لكن الاتفاق النهائي تم التوصل إليه ووقعه قادة الأمن القومي للبلدين في العاصمة الصينية بكين. وأشاد كلا البلدين بعد ذلك بوساطة العراق السابقة. فما هي أهم المقومات التي أهلت العراق للعب دور الوسيط بين السعودية وإيران؟ وما أهم الجهود والتحركات التي قامت بها على لتقريب وجهات النظر بين كلا الطرفين؟ وما أهم منجزات المصالحة التي اسفرت عنها تلك التحركات على الأمن الإقليمي العربي؟. هذا ما تحاول الوقة الوقوف عليه في هذا الجزء.

أولاً المقومات العراقية التي تدعم قيامها بدور الوسيط في إنجاز المصالحة السعودية الإيرانية:

صرح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بإن: "علاقات العراق مع السعودية تاريخية وليست حديثة تحكمها الكثير من المشتركات منها عشائر وقبائل بين البلدين، وهناك ايضا مصالح مشتركة"، وفي ذات السياق أكد "السوداني أن "هناك مشتركات كثيرة بيننا وبين ايران التي وقفت مع العراق ضد النظام الدكتاتوري وفي العملية السياسية بعد عام 2003 وفي الحرب على داعش وهذه طبيعة العلاقة مع ايران بل اننا لعبنا دورا في تقريب وجهات النظر بين ايران والسعودية"[3].

من هذا المنطلق يمكن فهم وموقعة دور العراق في لعب دور الوسيط بين طهران والرياض. فالعراق لديها مشتركات ورصيد من علاقات استراتيجية بين كلا الطرفين. كما أنها مثلت أحد الساحات الرئيسية للصراع بين كلا الطرفين. وبينما سعى كل من الرياض وطهران الى إستمالة العراق اليها من اجل تامين

[1] شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة، المستقبل العربي، عدد 206، 1996، ص 54.

[2] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ،ص 68- 69.

[3] كلمة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال أعمال منتدى العراق للاستقرار والازدهار المنعقد في بغداد في مايو 2022.

عمقها الاستراتيجي، سعت العراق لتقريب وجهات النظر لضمان استقرار النظام الإقليمي واستتباب الأمن فيه لاسيما بعد خروج أمريكا وانسحاب قواتها.

فعلى المستوى العراقي/السعودي، نجد العامل الاقتصادي، واحد من أهم العوامل والمشتركات التي تجمع البلدين ، اذ ما حللنا اثر العامل الاقتصادي في التوجه المستقبلي السعودي نحو العراق نلاحظ ان المملكة تسعى إلى تطبيق خطة محمد بن سلمان 2030 الهادفة إلى تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط بشقها الاقتصادي وتنويع الدخل القومي وزيادة الناتج القومي الاجمالي من السلع غير النفطية ،وهذه الخطة بالتالي تتطلب من المملكة ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها من مصانعها المنشئة حديثاً، والعراق هو احد تلك الاسواق المهمة في المنطقة . العامل الثاني **عامل الجغرافيا**، حيث أن العراق يعتبر أطول حزام حدودي دولي بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، وهي حدود اتسمت بكونها مرسومة ومكشوفة بلا أوقية دفاعية في الجانب الأكبر منها، مما اعتبر مصدر قلق للسلطات السعودية لكون هذه المنطقة اعتبرت ولفترة طويلة بؤرة توتر وخاصة بعد حرب الخليج ، ودخول العراق إلى الأراضي الكويتية مضافا إليه العداء المستمر الذي كان يكنه النظام الصدامي السابق، للجارة السعودية

هذا بالإضافة إلى وجود عوامل عديدة أخرى يمكن أن تساهم في بناء حاجز حدودي مثير للقلق بين البلدين منها: **العادات القبلية** المتأصلة والتي ساعدت على التحرك بسهولة عبر تلك الحدود وهي انشط منطقة تساعد على القيام بإعمال التهريب وبالذات تهريب "الخمور والمخدرات". أما في الوقت الحالي فقد اعتبر الإرهاب والإرهابيون احد أهم نقاط الخوف السعودي فقد لوحظ تدفق الارهابين وفي كلا الاتجاهين عبر تلك الحدود. والعامل الأخر هو مرتبط **بطبيعة المنطقة** الرابطة بين البلدين والتي أخذت طابعا صحراويا جعل من الصعوبة في أن تتواجد فيها دوريات منظمة للحراسة .[1]

وعلى المستوى العراقي الإيراني لا يمكن كذلك تجاهل المشتركات، ومرة أخرى تفرض الجغرافيا السياسية نفسها، حيث الميراث المشترك والمعقد بين الدولتين، وثمة جملة من العناصر تكمل العنصر الأساسي المتمثل بالجوار الجغرافي الواسع والممتد، وأهم هذه العناصر هو تلك المرتبطة بالعامل الديموغرافي وجوانبه الثقافية والاجتماعية، فهناك أولاً العامل الطائفي المتمثل بالانتماء الديني والمذهبي الواحد الذي يجمع غالبية الإيرانيين (حوالي 85%) بغالبية العراقيين (حوالي 60%) إلى درجة تجد معها أحياناً أن كلتا الغالبيتين تسترشدان بنفس الزعماء الدينيين، وإذا ما أدركنا الأهمية التي مازال الدين والمذهب يحتلهما في تشكيل الوعي لدى هذه الشعوب، لعلمنا أهمية هذا الامتداد الديني الطائفي عبر الحدود.[2] إضافة إلى ذلك لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي كمشترك بين العراق وإيران فالعراق مثلت سوق واعد لإيران، حيث تظهر الأحصائيات الاقتصادية أن الصادرات الإيرانية إلى العراق قد زادت باستمرار خصوصًا وأن السلع الإيرانية لديها ميزة سعرية لانخفاض تكلفة النقل البري لها مقارنة بالسلع الصينية على سبيل المثال، وقد بلغت صادرات إيران غير النفطية إلى العراق في العام 2008 حوالي 2.8 مليار دولار، ووصلت في عام 2019 إلى حوالي 9 مليارات دولار.[3]

انطلاقًا من تلك المشتركات والممكنات العراقية سعي العراق الى الانفتاح على محيطة الاقليمي وعدم الانضمام والتخندق مع اي محور من المحاور المتصارعة في الشرق الاوسط، وعمل على استثمار هذه المعطيات بشكل مباشر او غير مباشر في إنجاز المصالحة بين كل من السعودية وطهران

ثانيًا: الجهود العراقية لإنجاز المصالحة السعودية الإيرانية:

[1] زينب عبد الله، الإشكالية التي تواجه العلاقات السعودية العراقية في ضوء المتغير الأمريكي، المجلة السياسية والدولية، 2009،عدد12، ص 137-139.

[2] جابر حبيب جابر، "قراءة في مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية"، مجلة أراء حول الخليج، مقالة منشورة على الرابط: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=2250&catid=9&Itemid=172

[3] علي نجات، أفاق العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، يناير 2022، ص 3.

بعد مضي خمسة أعوام على انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية بين طهران والرياض ومساعي بعض الدول بالمنطقة كباكستان وعمان نجحت دولة مصطفى الكاظمي للوساطة بين البلدين، وبدأت الجولة الأولى من المحادثات بين البلدين في عام 2021.

وقد حاول رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الاستفادة من علاقاته مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والقادة الإيرانيين؛ لرأب الصدع بين البلدين؛ إذ اجتمع القادة العسكريون ورجال الاستخبارات السعوديين والإيرانيين مرات عديدة في العاصمة العراقية بغداد في العام 2022.

عموماً، استضافت بغداد في المدة . نيسان / أبريل 2021 إلى نيسان/ أبريل 2022- من خمس جولات من المحادثات بين مسؤولي طهران والرياض. وقد أثارت الجولة الخامسة . بين السعودية وإيران في بغداد شعوراً جديداً بالتفاؤل، إذ وصف وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، الجولة الخامسة بأنها كانت إيجابية، مشيراً إلى احتضان بغداد جولة جديدة. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده: إنَّه يرى تقدمًا في الجولة الأخيرة من المحادثات التي وصفها بـ"الإيجابية والجادة".

ومن الجدير بالذكر أنَّ قبل وساطة الكاظمي ، كان رئيس الوزراء السابق، عادل عبدالمهدي، قد تقدم بمبادرة للتقريب بين الدولتين، وزار عاصمتيهما قبل عامين، ويبدو أنه نقل رسائل مكتوبة بين الطرفين، حتى أنه أعلن أمام البرلمان العراقي، مطلع العام وهو يشارك في جلسة خاصة بعد اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، بطائرة أميركية أن القائد الإيراني كان يزور بغداد لإيصال رسالة تتضمن ردَّ بلاده على رسالة سعودية سابقة نقلها عبدالمهدي بطبيعة الحال، توقفت مساعي عبدالمهدي بعد ذلك الاغتيال، و التطورات التي أعقبته، وكذلك بعدما استقال رئيس الوزراء العراقي نفسه، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، ويبدو أن خليفته (الكاظمي) قد بنى على تلك الوساطة، مستفيداً من تغير الأجواء في واشنطن، بعد فوز (بايدن) ورحيل (ترامب).[1]

وفي السنوات الأخيرة تبنى العراق سياسة خارجية غير منحازة، فلطالما خطط رؤساء الوزراء زيارتهم لطهران لكي تتزامن مع زيارتهم للرياض. وكما قال رئيس الوزراء في حينه عادل عبدالمهدي في 2017 إنَّ العراق يرفض أن يكون جزءاً من سياسة المحاور وقال إن بلاده كانت ضحية هذه المحاور.

فالعراق أثر في الآونة الأخيرة سياسية الحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، ووقف على مسافة واحدة بين إيران والسعودية. ولكي يثبت العراق ذلك، كان رؤساء الوزراء يقومون بزيارات كثيرة بين البلدين. وكان لمصطفى الكاظمي دور محوري في هذه الوساطة، فقد قام منذ توليه الحكم بزيارات إلى طهران والرياض، وناقش مع مسؤولي هاتين الدولتين قضية الوساطة وحل النزاع؛ إذ اجتمع رجال الاستخبارات السعوديين والإيرانيين خمس مرات في العاصمة العراقية بغداد.

ونشرت صحيفة فايننشال تايمز في 18 نيسان/أبريل عام 2021 تقريراً نقلاً مصادر قالت فيه: "أجرى كبار قادة طهران والرياض الجولة الأولى من المحادثات لتحسين العلاقات بين البلدين على المستوى الأمني في الـ9 من نيسان/أبريل في بغداد وبوساطة رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي". وقد جرت المحادثات بوساطة الكاظمي بين رئيس جهاز الاستخبارات السعودية خالد الحميدان ومساعد الأمين العام للأمن القومي الإيراني سعيد إيرواني، ويُتوقع أن تنطلق الجولة التالية من المحادثات في العاصمة العراقية قريباً.[2]

[1] لقاء مكي، الحوار السعودي الإيراني في بغداد وتداعياته المحتملة»، مركز الجزيرة للدراسات، 25 نيسان/أبريل 2021، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article4982/

[2] Andrew England, "Saudi and Iranian officials hold talks to patch up relations," APRIL18, 2021, Available at: https://www.ft.com/content/852e94b8-ca97-4917-9cc4-e2faef4a69c8

ومن جانبه أعلن السفير الإيراني في العراق إيرج مسجدي في شهر آب/ أغسطس عام 2021 في مركز الرافدين للحوار وبحضور كبار القادة العراقيين أنَّ بلاده أجرت ثلاث جولات ومحادثات مع السعوديين بوساطة الحكومة العراقية، وستبدأ الجولة الرابعة فور تشكيل الحكومة الجديدة في بلاده.[1]

وجدير بالذكر أن الجولتين الرابعة والخامسة من المحادثات بين المسؤولين الإيرانيين والعراقيين في بغداد، والتي حضرها مصطفى الكاظمي، كانت إيجابية للغاية. ووفق التقارير قد تمهد الجولة الخامسة لأخرى سادسة قريباً، على أن تعقد على مستوى وزيري الخارجية أو رئيس الاستخبارات العامة السعودية، والأمين العام لـ"الأمن القومي الإيراني"

توقع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي - في نهاية نيسان/أبريل 2022- تحقيق تفاهم بين الرياض وطهران في وقت قريب، وقال إنهما تتعاملان بمسؤولية مع ملف المفاوضات. وأضاف الكاظمي في حوار مع صحيفة "الصباح" المحلية: "لأننا نمتلك علاقات جيدة بين السعودية وإيران ومع أطراف إقليمية ودولية متباينة، تمكنا من إيجاد أجواء حوار إيجابية على أرض العراق بين البلدين، والكثير منها لم يعلن". وأشار إلى وجود انفراجة حقيقية واسعة في العلاقات بين كل دول المنطقة مدعومة بقناعة راسخة ونيات سليمة بأنَّ مستقبل المنطقة يعتمد على البدء بالنظر إليها كمنظومة مصالح متلاقية وليست متقاطعة.

وفي هذا السياق، تضاربت تصريحات المسؤولين الإيرانيين حول حقيقة عقد لقاء مرتقب بين وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان، ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان. فقد نقلت وكالة "فارس" الإيرانية الرسمية عن عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني، جواد كريمي قدوسي، أنَّ وزير الخارجية سيلتقي بنظيره السعودي في العاصمة العراقية بغداد، في الأيام المقبلة. وقال قدوسي: إنَّه قد تُصل لاتفاق أولي بين البلدين على لقاء الوزيرين في وقت قريب لمناقشة القضايا الثنائية، ومسألة فتح السفارات، فضلاً . القضايا الإقليمية، وخاصة الأزمة اليمنية. من جهته نفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، في وقت لاحق، وجود موعد للقاء قريب بين الوزيرين.

كما أعلنت إيران ترحيبها بعودة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، معلنة احتمال إجراء اجتماع مباشر على مستوى وزراء خارجية البلدين في دولة ثالثة. وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، في كلمة له في منتدى دافوس: "إذا كانت السعودية مهتمة بالعودة إلى علاقاتها مع إيران فنحن نرحب بذلك". وأضاف الوزير الإيراني: "أحرزنا تقدماً في المحادثات الأخيرة مع السعودية، ونرحب بعودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي.

على كل حال أنَّ جهود العراق لتقريب وجهات النظر بين طهران والرياض على طاولة واحدة هي خطوة ناجحة ومتقدمة فشلت فيها عديد من الدول الإقليمية والدولية. ونجح مصطفى الكاظمي في تقديم العراق رسمياً كوسيط، بدلاً من نقل الرسالة بين البلدين، كما سار في الحكومات السابقة، بما في ذلك حكومة حيدر العبادي وعادل عبدالمهدي. ومن الواضح أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي. و منذ بداية توليه السلطة لم يخف جهده لإعادة العراق لحاضنته العربية، وسعيه لتحسين علاقات العراق مع السعودية والنأي ببغداد عن الصراع الإيراني السعودي. وجعل ذلك العراق يتحول تدريجياً إلى أخف ساحات النزاع بين طهران والرياض سخونة، مقارنة بلبنان واليمن.

ثالثًا: أثر التحركات العراقية في انجاز المصالحة وتحقيق الأمن الإقليمي:

لاشك أن المصالحة السعودية الإيرانية سيترتب عليها عدد من المكاسب والمنافع وتؤول إلى استقرار في الإقليم العربي ودول المنطقة، ومن أبرز الأطراف التي يمكنها الاستفادة من تلك المصالحة نجد:

المستفيد الأول سيكون شعوب المنطقة وشعبى البلدين. فالمصالحة تعنى **على صعيد إيران** استقرار سياسي مع دول الجوار في المنطقة وهو ما يساعدها على التفرغ أكثر للملف النووي ومباحثاته مع أوروبا

[1] شفق نيوز، «مسجدي: إيران تقف بقوة مع العراق ولدينا جولة مفاوضات رابعة مع السعودية»، 30 آب/أغسطس 2021، على الرابط https://b2n.ir/h14790 :

والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها- بوصفها دولة من دول منظمة أوبك- ستجد من الأفضل توحيد خطواتها مع السعودية، خاصة بعد إطلاق ما عرف بتكتل "أوبك بلس"، الذي ضم جمهورية روسيا الاتحادية. كذلك فإنها على الصعيد الاقتصادي تعاني عجزاً مستمراً بسبب الحصار المفروض عليها، والاستنزاف الذي يرهقها على أكثر من جبهة، سواء في اليمن أو سوريا، ومن ثم فهي معنية بالاستقرار مع دول المنطقة، وتفعيل الشراكات الاقتصادية، والاستفادة من الأسواق الواعدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

أما **بالنسبة إلى السعودية** فهي أيضاً تبحث عن الاستقرار، ولا تريد تكرار مشهد الهجمات الحوثية بالمسيرات على شركة النفط السعودية أرامكو، عام 2019، كما أنها أصبحت تدرك أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط صار منخفضاً ولحساب شرق آسيا وإفريقيا، ومن ثم فعلى السعودية أن تبحث عن سبل أخرى لتسوية أزماتها في المنطقة بعيداً عن تحالفها مع واشنطن، التي لم تعد تعنى بتوتر العلاقات بين طهران وجاراتها كما كان سابقاً.
وعلى صعيد آخر تبقى عملية التأثير الأيديولوجي لإيران في المنطقة مسألة مهمة عند السعودية؛ فطهران تسعى باستمرار إلى تأكيد نهج ، سواء دينياً أو سياسياً، وفي كلتا الحالتين تستشعر السعودية فرص النفاذ الإيراني لساحتها الداخلية وفي الإقليم ككل، وهذا ما يدفع السعودية إلى إحداث انفتاح بقدر ما تجاه إيران على الأقل لتحجيم حدود التحرك الإيراني في المنطقة.[1]
المستفيد الثاني من هذه المصالحة سيكون **العراق**: لأن هذه المصالحة قد تلعب دورا فى التقريب بين القوى المدعومة من إيران التى صارت اللاعب الأكبر فى الساحة العراقية منذ الغزو الأمريكى عام ٢٠٠٢. وبقية القوى السياسية الاخرى وبعض القوى التى تريد أن يعود العراق فاعلا أساسيا فى المنطقة العربية بدلا من محاولات البعض جعله تابعا .فقد كانت وما زالت الحكومات العراقية المتعاقبة تجد نفسها مُجبرة على تحقيق التوازن ما بين علاقاتها بالسعودية وإيران، خشية من ترجيح كفة أحدهما على الآخر، ومن ثم اعتمدت أغلب الحكومات على أشكال مختلفة من الدبلوماسية للتعامل مع الدولتين، قبل أن تتحول لاحقاً إلى مسار "الاقتصاد مقابل الأمن"، وفيه تنخرط الدول العربية لا سيما السعودية بعلاقات اقتصادية مع العراق مقابل محاولة دفع الحكومة للتهدئة مع دول الإقليم. وقد يكون العراق الذي استضاف عدة جولات من الحوار السعودي الإيراني، أحد أكثر الساحات استفادة من عودة العلاقات بين الدولتين، ذلك أن انخراط الدولتين في علاقات اقتصادية مُباشرة، يُعزز قدرة العراق على تحقيق إنجازات مماثلة على المستوى الإقليمي، وهذا في الواقع ما يأمل به العراق وعبر عنه في مؤتمر بغداد بدوريته، حيث أزماته الاقتصادية وتردي الخدمات إلى جانب أزمة الطاقة والكهرباء فيه، تتطلب منه أوسع قدر من الشراكات لمعالجتها واستعادة ثقة الشارع العراقي في نظامه السياسي.[2]

المستفيد الثالث سيكون اليمن لأنه من المنطقى أن تنعكس هذه المصالحة، على الحرب اليمنية باعتبار أن السعودية هى الدعم الأول والأكبر للشرعية اليمنية، وإيران هى الداعم الأول والأكبر لجماعة الحوثيين التى تسيطر على أجزاء مهمة من الأراضى اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء . ومن ثم فإن إنجاز هذه المصالحة يُمكن أن تساعد في ترسيخ هدنة بين الأطراف المتحاربة وإعطاء الأولوية لإيجاد حلول سياسية للصراع، ومع ذلك فإن هذه المصالحة لا تعني نهاية كاملة لجميع تعقيدات الصراع نظرًا لوجود عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار، أولها امتلاك الحوثيين أجندة خاصة بهم وربما ينطوي ذلك على استمرار علاقاتهم بالحرس الثوري الذي يتبنى سياسات وأجندات مستقلة عن الحكومة. وثانيها، أن المستقبل السياسي لليمن لا يُمكن تقريره بعيدًا عن الحوثيين. وثالثها، وجود جهات فاعلة أخرى في المشهد اليمني بجانب الحوثيين ومجلس القيادة الرئاسي، وعلى رأسهم الانفصاليون الجنوبيون الذين يضغطون من أجل

[1] رواد بدوي، المصالحة السعودية الإيرانية: فرص المسار الجديد وأبعاده، دراسة منشورة على موقع "مركز الفكر الاستراتيجي"، على الرابط: https://fikercenter.com/2023/04/11/
[2] "المعادلة الإقليمية بعد استئناف العلاقات السعودية الإيرانية"، دراسة منشورة على موقع" ستراتيجيكس "، على الرابط: https://strategiecs.com/ar/analyses

دولة مستقلة ويمثلهم سياسيًا المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي ربما يعارض أي صفقة تؤدي إلى حصول الحوثيين على أي نوع من النفوذ على جنوب اليمن. وبالتالي فحتى وإن تم معالجة البعد الإقليمي للأزمة، تظل الدوافع المحلية قائمة وتتطلب حلولًا لإنهائها عبر دفع العملية السياسية اليمنية من أجل تحقيق سلام يمني-يمني حقيقي ومستدام.[1]

كما يمكن لتلك المصالحة تحقيق استقرار إقليمي وإفادة عدد من الأطراف الإقليمية من هذا الوضع من قبيل : **سوريا**، فإيران هى الداعم الثانى بعد روسيا لحكومة الرئيس بشار الأسد ولديها قوات هناك، والسعودية ساندت فى بداية الأزمة السورية القوى المناوئة للحكومة، لكنها وبعد الزلزال الأخير لمحت إلى إمكانية عودة سوريا للجامعة العربية .وبالتالى فإن هذه المصالحة قد تسرع من إمكانية عودة سوريا للجامعة، وبدء إنهاء المأساة السورية المستمرة منذ مارس ٢٠١١. كذلك سيكون **للبنان** نصيب من تلك المصالحة، فإيران هى الداعم الأول والأكبر لحزب الله صاحب الكلمة العليا فى السياسة اللبنانية منذ اغتيال رفيق الحريرى عام ٢٠٠٦، والسعودية كانت المتضرر الأكبر من هذا الحادث باعتبارها الداعم الأكبر لآل الحريرى، ولسنة لبنان الذين تضرروا هم وغالبية الطائفة المسيحية من هيمنة على القرار السياسى والأمنى. هذه المصالحة الأخيرة قد تساهم بقوة فى بدء حل المعضلة اللبنانية ، إضافة للمساهمة فى حل المشكلة الاقتصادية هناك والتى تفاقمت بصورة كبيرة . كما أن المصالحة يفترض أن تقود لمصالحات أخرى كثيرة أهمها المصالحة الإيرانية مع **الإمارات**، ورغم استئناف العلاقات بين طهران وأبوظبى لكن المصالحة الأخيرة قد تنزع الفتيل المشتعل دوما على خلفية أزمات كثيرة أهمها للجزر الإماراتية الثلاثة وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. كما قد تساهم فى تحسين العلاقات المتوترة دوما مع **البحرين**، حيث كان لإيران دور كبير بدعم بعض القوى الموالية لها، خصوصا بعد عام ٢٠١١، وهو الأمر الذى أدى لتدخل سعودى فاعل أوقف المخطط فى لحظة فاصلة.[2]

الخاتمة:

يمكن إجمال عدد من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة فيما على النحو التالي:

أولاً: التغيرات الدولية التي طرأت على النظام الدولي أثرت في اعادة توازنات القوى في المنطقة ومن ثم في النظام الإقليمي العربي، فتصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن الإقليمي العربي، وهو ما يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض رؤاها ومنظورها وتصوراتها ؛ حيث يلاحظ أن تأسيس مفهوم الشرق الأوسط الجديد، والمتوسطية، يعد امتداداً منطقياً لتوجهات وملامح البيئة الدولية وانعكاساتها وآثارها وتداعياتها على المنطقة العربية، وقد ساهم ذلك في تزايد واضح لدور القوى الإقليمية غير العربية الساعية لتعظيم مصالحها ومحاولتها القيام بدور أكبر على الساحة الدولية الإقليمية، وذلك في إطار استجابتها لهذه التفاعلات والتغيرات والتعامل معها.[3]

ثانيًا: مثلت إيران واحدة من أهم القوى الفاعلة في الأمن الإقليمي العربي لاعتبارات الجغرافيا السياسية، والثقافة المشتركة والعادات والتقاليد ومقتضيات الديموغرافية فضلاعن المشتركات الدينية والطائفية التي تربط إيران بعدد من الدول العربية ذات الأقليات الشيعية أو تلك التي تمثل الشيعة فيها أغلبية طائفية،

---

[1] ماري ماهر،"انفراج إقليمي: التداعيات الجيوسياسية للاتفاق السعودي الإيراني"، دراسة تحليلية منشورة على موقع"المرز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، على الرابط:
https://ecss.com.eg/33346/#%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%af%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9

[2] عماد الدين حسين، الرابحون من المصالحة السعودية الإيرانية، مقالة منشورة في جريدة الشروق المصرية، على الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12032023&id=ddfd31a6-428e-42ca-8915-4d2f59bae1cf

[3] حجاج خليل ابراهيم، وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة:1990-2010، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد2، لسنة 2013، ص 379.

بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية. وربما تجلى التأثير الإيراني على الأمن الإقليمي العربي عبر استحواذها على أربعة عواصم عربية (العراق، لبنان، اليمن، البحرين) أو امتلاكها لأذرع فاعلة بتلك العواصم، ومن ثم أضحت فاعل لا يمكن تجاهلة في معادلة الأمن الإقليمي العربي.

ثالثًا: شغل الصراع الدائر بين السعودية وإيران دورا محوريا في تشكيل منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، فعقب اندلاع الثورة في إيران وانتهاء حكم أسرة "بهلوي" الحاكمة ومع تأسيس الجمهورية الإسلامية في البلاد، تغيرت منظومة الأمن الإقليمي مما خلف تداعيات بعيدة المدى في الشرق الأوسط والدول الإسلامية .وأضافت الثورة الإيرانية بعدا دينيا للصراع بين البلدين الذ ي يعزو أيضا التناحر على القوة الإقليمية وعززه اختلاف القوميات، وعلى الرغم من ذلك، فإن الصراع بين البلدين غير ثابت ولن يظل على وضعه الحالي فثمة تحسن يتخلل فترات التوتر بين البلدين، كما ثمة وساطات إقليمية سعت لتقريب وجهات النظر لاسيما بعد خروج أمريكا من العراق وظهور معطيات جديدة في معادلة الأمن الإقليمي العربي تفرض توافق الرؤى والمصالحة كبديل للصراع.

رابعًا: يمكن القول إنَّ المحادثات التي استضافها العراق لتقريب الرياض وطهران مهمة للغاية للأمن الإقليمي عامة ولطهران والرياض وبغداد خاصة؛ لأن نجاح هذه المحادثات والتوصل إلى حل في القضايا الخطيرة سيكون له أثر إيجابي على تحسين الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في الإقليم العربي عامة وفي العراق خاصة؛ لأنَّ الحكومة العراقية ستجني ثماراً مرتبطة بالوضع السياسي والأمني والاقتصادي في حال تقدَّمتِ الحوارات السعودية الإيرانية بطريقة إيجابية.

قائمة المصادر

أولاً الكتب العربية:

1. بيار سالنجر وإيريك لوران، حرب الخليج، باريس: منشورات أوايفية أوربان، 1993.
2. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، مصر، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.
3. رأفت صلاح،العلاقة بين العرب وإيران: مصر أنموذجًا، القاهرة: دار الشروق، 1999.
4. زكريا سليمان بيومي، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني،دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2009.
5. سالي نبيل الشعراوي ، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١٧).
6. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002.
7. على عبده الدوش، الإدارة الاستراتيجية إدارة مؤسسات المستقبل، اليمن، دار التواصل، ٢٠٠٨.
8. فائزة الباشا، الأمن الاجتماعى والعولمة - المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦.
9. محمد السعيد عبد المؤمن، التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين، شبكة إسلام أونلاين، عمان، 2005.
10. محمد حسن العيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والحزر العربية، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2002.
11. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
12. محمد على مهتدى،مشروع نظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه، الرياض، 2004.
13. محمد محسن إبراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة القدس للنشر والتوزيع، 1993.

ثانيًا الكتب المترجمة:

1- كلاريك ميشيل، النفط، الجغرافيا السياسية والحرب القادمة مع إيران، ترجمة: على حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005.

2- مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الامبراطورية : إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.

ثالثًا الدوريات:

1. أبو القاسم أحمد أبوهديمه و عبد الحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد ٨: ١٠٩، ٢٠١٦.
2. بيل جيمس ، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد 48، أبوظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003.
3. حجاج خليل ابراهيم، وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة:1990-2010، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد2، لسنة 2013.
4. خليل ابراهيم حجاج وآخرون ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة : ١٩٩٠ - ٢٠١٠ ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢، لسنة2013.
5. زينب عبد الله، الإشكالية التي تواجه العلاقات السعودية العراقية في ضوء المتغير الأمريكي، المجلة السياسية والدولية، 2009،عدد12.
6. شرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، أبوظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2001.
7. شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة، المستقبل العربي، عدد 206، 1996.
8. عاهد مسلم المشاقبه و صايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة : الصين أنموذجاً ١٩٩١- ٢٠١٦، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥ ، العدد 2، لسنة (٢٠١٨).
9. عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول، 2009.
10. محسن أمين زاده، التحولات الجيوبولتيكية والأمن القومي في إيران، ندوة شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، 1996.
11. مدحت حماد، قضايا إيرانية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد 2 ، لسنة 2002.
12. مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية السنة الأولى، العدد ٤: ٦، ٢٠٠٥.
13. هيثم مزاحم، عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، شؤون الشرق الأوسط، عدد92، 2000.

رابعًا رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. رجائي سلامة الجرابعة،الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب والعلوم، 2012.
2. عباس محمود المحارمه، اثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي - رسالة ماجستير غير منشورة الشرق الاوسط للدراسات العليا - كلية الآداب، ٢٠١٨.
3. عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الجديد وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال الفترة من (1990- 2010)، رسالة ماجستير- كلية الأداب- جامعة الشرق الأوسط، 2010.
4. عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير – كلية الأداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
5. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية " دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعالم - جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2010.
6. نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٠.

خامسًا المواقع الإلكترونية:

- Andrew England, "Saudi and Iranian officials hold talks to patch up relations," APRIL18, 2021, Available at: https://www.ft.com/content/852e94b8-ca97-4917-9cc4-e2faef4a69c8
- "المعادلة الإقليمية بعد استئناف العلاقات السعودية الإيرانية"، دراسة منشورة على موقع" ستراتيجيكس "، على الرابط:https://strategiecs.com/ar/analyses
- at: Center, Doha Brookings The 2020, East, Wednesday, Apr 22, https://www.brookings.edu/events/covid-19-implications-for-peace-and-security-in-the-middle-east/
- https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=2250&catid=9&Itemid=172
- Middle Webinar: COVID-19: Implications for peace and security in the
- جابر حبيب جابر، "قراءة في مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية"، مجلة أراء حول الخليج، مقالة منشورة على الرابط:
- رواد بدوي، المصالحة السعودية الإيرانية: فرص المسار الجديد وأبعاده، دراسة منشورة على موقع "مركز الفكر الاستراتيجي"، على الرابط: https://fikercenter.com/2023/04/11/
- شفق نيوز، «مسجدي: إيران تقف بقوة مع العراق ولدينا جولة مفاوضات رابعة مع السعودية»، 30 آب/أغسطس 2021، على الرابط: https://b2n.ir/h14790
- عامر تمام، ما بعد كورونا.. الصراع الأمريكي - الصيني ومحددات الأمن القومي العربية بوابة أخبار اليوم، بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢٠ ، على الرابط : https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3066231/1/%D9%
- عماد الدين حسين، الرابحون من المصالحة السعودية الإيرانية، مقالة منشورة في جريدة الشروق المصرية، على الرابط: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12032023&id=ddfd31a6-428e-42ca-8915-4d2f59bae1cf
- غوردون كوريرا، فيروس كورونا كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟ ، شبكة الإذاعة البريطانية بي بي سي، بتاريخ 3 أبريل ٢٠٢٠ ، على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/world-
- لقاء مكي، الحوار السعودي الإيراني في بغداد وتداعياته المحتملة»، مركز الجزيرة للدراسات، 25 نيسان/أبريل 2021، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article4982/
- لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطى الأخطار" وأدوار الفاعلين" – المركز الديمقراطي العربي،(2017) ، دراسة منشورة على الرابط: https://democraticac.de/?tag=%D8%A7%D9%84%D8%
- ماري ماهر،"انفراج إقليمي: التداعيات الجيوسياسية للاتفاق السعودي الإيراني"، دراسة تحليلية منشورة على موقع"المرز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، على الرابط: https://ecss.com.eg/33346/#%